أهمية القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني لبناء اقتصاد منتج خارج المحروقات.

The importance of the public sector in the development of the national economy to build a productive economy without dependence on energy sources.

ط/د: محبوب علي [1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر [1]

أ.د: سنوسي علي [2] جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر [2]

قدم للنشر في:2019/06/02 قبل للنشر في:2020/02/28

MAHBOUB Ali, University of M'sila, Algeria
SENOUSSI Ali, University of M'sila, Algeria

Received : 02/06/2019 Accepted : 28/02/2020

الملخص:

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ظهرت موجة تصفية القطاع العام في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ولم تتوقف المجادلات حول القطاع العام يكون او لا يكون، يضيق او يتسع ويعمل بكفاءة ام لا، كل هذا جرى في إطار نقد تجربة التنمية في ظل قيادة القطاع العام، غير أن الازمة المالية العالمية في عام 2008 والتي كادت ان تعصف بالنظام الرأسمالي لولا التدخل السريع من قبل القطاع العام وتقديم مئات المليارات من الدولارات لإنقاذه من الانهيار، وبالتالي أصبحت مبررات تصفية القطاع العام بحجة عدم الكفاءة الاقتصادية يعد امرا لا تسنده الوقائع.

وبعد انهيار أسعار النفط وهو القطاع الداعم للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري، أصبح من الضروري وضع استراتيجيات تنموية متوسطة وطويلة الأجل تهدف من خلالها إلى زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التوازن وذلك من خلال الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع العام لإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك للانتقال من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد المنتج قادر على المنافسة.

الكلمات المفتاحية: القطاع العام في الجزائر، القطاع الخاص، الصناعة العمومية، التنويع الاقتصادي، اقتصاد منتج.

تصنيفات JEL: L3, L32, L33

Abstract:

Since the mid-1980s there has been a wave of liquidation of the public sector in both developed and developing countries, debates about public sector have not stopped or not, narrow or expand and work efficiently or not,

All this was done in the framework of criticism of the development experience under the leadership of the public sector, however, the global financial crisis in 2008, which would have almost hit the capitalist system without the rapid intervention by the public sector and provide hundreds of billions of dollars to save him from collapse, and thus justified the liquidation of the public sector on the pretext of economic inefficiency is not supported by the facts.

After the collapse of oil prices, which is the sector supporting the GDP in the Algerian economy, it was necessary to develop medium- and long-term development strategies aimed at increasing the contribution of other economic sectors to GDP, and to achieve balance through the role that the public sector must play to revive the Algerian economy in order to move from the rental economy towards a productive economy that is competitive.

Keywords: Algeria's public sector, private sector, industry, Productive economy, Economic diversification.

JEL Classification Codes: L3, L32, L33

[1] ali.mahboub@univ-msila.dz
ali.senoussi@univ-msila.dz[2]

1. المقدمة

بعد ظهور موجة تصفية القطاع العام في أواخر القرن الماضي كانت هناك موجة لتصفية هذا القطاع في البلدان المتقدمة و حتى النامية على حد سواء، ولم تتوقف المجادلات حول القطاع العام يكون او لا يكون، يضيق او يتسع ويعمل بكفاءة ام لا، كل هذا جرى في إطار نقد تجربة التنمية في ظل قيادة القطاع العام، فاندفعت البلدان المتقدمة (الغرب الرأسمالي) لتضع الصيغ والخيارات الاساسية للبلدان النامية طالما ان هذه الاخيرة قد اظلت الطريق الى التنمية الحقه ومندمجة بمستويات مختلفة في السوق العالمية لتتحول اقتصادياتها الى اقتصاديات تبحث عن المعونة الرأسمالية او مديونيتها عن طريق المنظمات الدولية والمؤسسات الرأسمالية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم السياسات الاقتصادية للبلدان النامية فاشترطت عليها فيما تشترط وصايا محدده من بينها ضرورة اقصاء دور الدولة عن المسارات الاقتصادية ليضيق مجال سلطتها الاقتصادية في اضيق الحدود، فضلا عن ضرورة تصفية قطاعها الاقتصادي، غير ان الازمة المالية العالمية في عام 2008 والتي كادت ان تعصف بالنظام الرأسمالي لولا التدخل السريع من قبل القطاع العام وتقديم مئات المليارات من الدولارات لإنقاذه من الانهيار، وبالتالي أصبحت مبررات تصفية القطاع العام بحجة عدم الكفاءة الاقتصادية يعد امرا لا تسنده الوقائع، فالملكية لا تعد شرطا ضروريا وكافيا لعدم الكفاءة بل ان هناك اعتبارات اخرى من شأنها كبح عملية الكفاءة الاقتصادية.

بعد انهيار أسعار النفط وهو القطاع الداعم للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري، أصبح من الضروري وضع استراتيجيات تنموية متوسطة وطويلة الأجل تهدف من خلالها إلى زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التوازن وذلك من خلال الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع العام لإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك للانتقال من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد المنتج قادر على المنافسة.

اهمية البحث: تبرز اهمية البحث في هذا الموضوع لبيان ضرورة دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وان ما تدفعه الدول الغربية من مبررات لتصفية قطاع العام في الدول النامية بحجة عدم الكفاءة الاقتصادية يعد امرا لا تسنده الوقائع فالملكية لا تعد شرطا ضروريا وكافيا لعدم الكفاءة بل ان هناك اعتبارات اخرى من شأنها كبح عملية الكفاءة الاقتصادية. وان الازمة المالية العالمية في عام 2008 والتي كادت ان تعصف بالنظام الرأسمالي لولا التدخل السريع من قبل القطاع العام وتقديم المليارات من الدولارات لإنقاذ القطاع الخاص من الانهيار.

مشكلة البحث: هل ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية وضعف القدرات التنافسية للقطاع الخاص مقارنة بما يمتلكه القطاع الخاص في الدول المتقدمة، فضلا عن امتلاك الدول المتقدمة لقطاع عام لم تتم تصفيته وبالشكل الذي حصل في الجزائر والذي يقوم بتقديم معظم أنواع الدعم للقطاع الخاص، يعيق في تنمية الاقتصاد خارج المحروقات؟

فرضية البحث: إن ضعف امكانيات القطاع الخاص في الجزائر وما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من امكانيات كبيرة جدا، فضلا عن حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، كل هذا يحتم ان يكون هناك قطاع عام متطور يقوم بتقديم كل اشكال الدعم للقطاع الخاص لكي تضمن نجاح عملية التنمية.

أهداف البحث: ويهدف البحث الى الاتي:

- ✓ توضح اهمية القطاع العام؛
- ✓ الاسباب الذاتية والموضوعية لوجود قطاع عام؛
- ✓ تقويم الامكانيات القطاع الخاص في الجزائر.

ولغرض تحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الآتية:

المحور الاول: واقع القطاع العام.

المحور الثاني: اهمية القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الثالث : الشراكة بين القطاعين ورؤية نحو أهمية القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني.

الاستنتاجات والتوصيات.

2. واقع القطاع العام:

بعد انجاز الشروط الذاتية والموضوعية المهمة واللازمة لذلك بدأت الدول المتقدمة تطورها الاقتصادي، وكان في مقدمة هذه الشروط انهاء قيم وتقاليد وعلاقات المجتمع الاقطاعي وإقامة نظام الطائفة الحرفية على قاعدة تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل، فضلا عن انجاز التراكم الرأسمالي والتي تمخض عنها حركة علمية وثورة صناعية ومن خلال طبقة رأسمالية صناعية تجارية الجذور فكان من شان ذلك سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي على كامل عملية التطور وحركة النظام الاقتصادي.

على العكس من ذلك نجد ان التنمية في البلدان النامية بدأت بعد حصولها على الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ظروف وحقائق سياسية واجتماعية تختلف كليا عن تلك التي ابتدأت الرأسمالية تطورها منها، حيث بدأت الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي وانتقال السلطة الى القوى الوطنية التي آلت اليها منشآت الخدمة العامة الموروثة عن عهد ما قبل الاستقلال التي اضحت نواة للقطاع العام الذى كان مقررا له ان يتولى مهمات التنمية والتخلص من علاقات اللاتكافؤ فاستوجب ذلك انجاز الآتي: (الامام، 1990، الصفحات 116-118).

- اقامة نظام اداري كفؤ يدير شؤون دولة ما بعد الاستقلال؛
- زيادة تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي بثقل اكبر؛
- الاستدلال على نمط الانتاج الذي تكمن فيه مواطن القوة والمواءمة لظروفها الاجتماعية الاقتصادية.

بما ان هذه الاقتصاديات تتسم بتزاوج انماط انتاجها ولم يتبلور بعد نمطا انتاجيا مسيطرا فيها هذا، مما فرض على الدولة وقطاعها الاقتصادي النمو والاتساع لمواجهة عجز الرأسمالية المحلية وقطاعها الخاص عن الاستجابة لمتطلبات التطور اللاحق وانجاز مهمات اجتماعية واقتصادية ذات طابع عام، فلا هي مبدعة ولا هي مدخره ولا هي مستثمره ولا هي وطنية تبني سوقها الداخلية ولذلك تتدخل الدولة لتصحيح هذا الخلل الهيكلي الخطير، وبالتالي فإن الرأسمالية المحلية لم يكن بمقدورها ان تكون قوة قائدة للتنمية. كما هو الحال لرأسمالية

المراكز في البزوغ الاولي للنظام الرأسمالي، ومن الاسباب التي يمكن على سبيل الابانة ذكرها الآتي: (فانون، 1972، صفحة 11).

إن رأسمالية البلدان النامية لم تملك الوسائل الضرورية لتمويل المشروعات الكبيرة ولم تملك اية مقومات موضوعية لانجاز وإتمام عملية تمركز رأس المال الضرورية لاستكمال سيطرة النمط الرأسمالي للإنتاج، وهي تفتقد الحد الادنى من القدرات التنظيمية أو المعارف التكنولوجية لإدارة الانتاج الكبير تتسبب من خواص البيئة الاجتماعية والاقتصادية تفضل الرأسمالية المحلية توظيف رؤوس اموالها في مشروعات ومجالات تتطلب توظيفات صغيرة حيث يستطيع رأس المال التكيف بسرعة للظروف المتغيرة.

ان الاوضاع الاقتصادية في البلدان النامية تظل تعكس الحافة المزدوجة ما بين بنية الاقتصاد المرتبط بالخارج وما بين اخرى تطل على الداخل وأسيرة اوضاع التخلف والتبعية، وهي اشكالية متعددة الجوانب تلف كل القطاعات والأوضاع الحياتية والتي تبدو كأنها متجسدة في حالة التجانس التكنولوجي ما بين القطاعات في الاقتصاد الوطني وهذا ما لا تستطيع مؤسسة الملكية الخاصة تجاوزه لعدم قدرتها على تعبئة الموارد المحلية وإعادة إنتاجها لهذه ولأسباب أخرى يظل عمل القطاع الخاص لوحده غير قادر على قيادة عملية التنمية لا سباب نذكر منها:

- فشل آليات أو ميكانيزمات السوق في تحقيق التخصيص الامثل للموارد لان ربحية السوق قد لا تتطابق مع صافي المنفعة الاجتماعية وهذا يتطلب وجود الية تهتم بالعوامل الاجتماعية؛
- عدم استطاعة وقدرة القطاع الخاص من معالجة الاختناقات في الاقتصاد على المستوى الكلي؛
- ان العديد من السلع والخدمات تعد سلعا اجتماعية مما يفرض على الدولة تواجد اكبر في الاقتصاد لان القطاع الخاص لا يمكنه الاستثمار فيها لضعف العوائد المتولدة منها، وتأسيسا على ما سبق فان القطاع الخاص وبسبب من طبيعته وحدود مشروعه التنموي في البلدان النامية ولاعتماده الية السوق التي لا يمكن الاقرار على انها يمكن ان تنجز تراكم رأسمالي كفيل بتحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل ولا من شأنها ان تؤدي الى انتاج سلعي وخدمي يكفي لإشباع الحاجات الاساسية للسكان، لاسيما ان اغلب النظم التي قادت هذه البلدان نحو الاستقلال انطلقت كنظم اعطت أولوية لقضايا التشغيل وإشباع الحاجات الاساسية للسكان وتجاوز ظروف التخلف الموروث. (صبري، 1985، صفحة 19)

3. اهمية القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بعد الاستقلال فرضت الأوضاع سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية واتساقا مع الاهداف والشعارات المعلنة آنذاك بأن تشرف وتتولى الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا لبسط سلطتها وتثبيت اقدامها وبالتالي تبرير مشروعيتها لجلب القبول والرضا فوجدت نفسها ملزمة بتقديم الخدمات الاجتماعية واحتكار التجارة بجانب تأسيسها للجيوش او توسيعها من اجل فرض وجودها وحماية سلطتها كل هذا حدث ولم يكن يدور في خلدها آنذاك ان تقديم الخدمات بثمن رمزي كان في نهاية الامر ذا اهمية لتطوير القوى العاملة اللازمة لإدارة اقتصادياتها بغض النظر عن ملكية وسائل الانتاج لذا نلحظ ان معظم الانشطة الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البنى التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتنظيم حركة التجارة مع دخول غير محسوب

الى دائرة التصنيع وفي اطار استراتيجيات يشوبها الكثير من الوهن في اغلب البلدان النامية التي ولجت تجربة التنمية ما بعد الاستقلال كانت تعمل تحت تأثير اسس عقائدية او ايديولوجية وعلى رفع شعارات التحرر والاستقلال وعدالة التوزيع فجاءت الكثير من برامجها وأفعالها وذلك في اطار الكسب ولغايات سياسية ولم تكن لاعتبارات اقتصادية صرف، فكانت حركات التأميم التي طالت جل المصالح الاجنبية المنتشرة في هذه البلدان مما أدى إلى فرض انشاء قطاع الاقتصادي من طرف الدولة لكي ينهض بمسؤوليات جديدة هذا يتأتى اصلا من النظرة الى الدولة في عهد الاستعمار التي كان ينظر اليها كطرف يتولى تنظيم النشاط الاقتصادي فقط او يقوم على تنفيذ التعاقدات بين الافراد وتسهيل عمل نظام السوق وأداء القطاع الخاص الساعي الى الربح وكان ينظر الى الدولة ايضا كأداة للسيطرة جاءت بها قوى الاستعمار للحفاظ على المصالح الاستعمارية تحت غطاء من تدابير محلية لتسهيل نقل الفائض الاقتصادي الى اقطار المركز عبر النظام الاقتصادي العالمي، على وقف ذلك كان مطلوب من النظم الوطنية انجاز نوعين من التغيرات الهيكلية وهي: (المعموري و عبد علي، 1994، صفحة 106)

- وجوب تحطيم القاعدة المادية التي تستند اليها الهياكل الاستعمارية وشبه الاستعمارية؛
- ضرورة التأكيد على اهمية القطاع العام كأداة للتغيير الاقتصادي وكذا لإعادة توزيع الدخل والثروة أي العدالة في توزيع الثروة، وان سلسلة القرارات لتوسيع القطاع العام عن طريق تأميم الوحدات العينية والمالية الأجنبية منها والمحلية اينما كانت،
- ان سلسلة القرارات الخاصة بتوسيع القطاع العام ومن ابرزها تأميم الموجودات العينية والمالية الاجنبية منها والمحلية كان مطلوبا منها على الاقل هما: (أمين، 1990، صفحة 98).

الأول: هو ان تركيب الناتج الوطني لم يعد يخضع لقرار فئة قليلة من اهل القطاع الخاص الذي يسعى دائما من اجل تعظيم ارباحه الخاصة.

الثاني: ان توسيع القطاع العام والتغيير في تركيب الناتج الوطني كان يعنيان ايضا ان مستوى الفائض الاقتصادي وتوزيعه العادل لم يعودا مقترنين بوساطة القوى العمياء لآلية السوق وحدها اذا اتيحت الفرصة لكي يصبح هذا الفائض في متناول طبقات جديدة بينها العمال والفلاحين وبالتالي يتأثر الفكر التنموي الشائع اتجهت معظم البلدان النامية وبكل امكاناتها نحو الربط بين التنمية والتصنيع، لذلك اوغلت هذه البلدان في ولوج التصنيع وبخاصة الثقيل دون توافر مستلزماته.

وانطلاقا مما طرح تحت مسميات (حرق المراحل) وتجاوز التخلف من الأطراف وهذا يعد تجاوزا على الواقع اذ ان النمو الصناعي الذي حققته البلدان الصناعية لم يتحقق الابعد ما تحقق نمو كبير في الانتاج الزراعي الذي ساعد على انطلاق النمو الصناعي بوتيرة متصاعدة في انتاج وسائل انتاج القطاع الزراعي وإنتاج وتصنيع المخرجات المتعلقة به وهذا هو جوهر توجهات المدرسة الهيكلية لهذا نلاحظ ان القطاع الزراعي قد اهمل تحت ضغط التصنيع وأكثر ما تحقق فيه هو جوانب سياسية فالإصلاح الزراعي وقوانينه والسياسات الزراعية التي جرى اتباعها لم تحقق اهدافا اقتصادية وبدلا من تنمية في القطاع الزراعي جرى تنمية التخلف فيه وبدلا من

تحقيق الامن الغذائي صارت البلدان النامية في اغلبها بلدان مستوردة للغذاء ففي الفترة ما بين 1950-1990 استوردت البلدان النامية مئات الملايين من الاطنان من القمح وهو محصول استراتيجي يرتبط اشد الارتباط بأهداف دولة ما بعد الاستعمار في تحقيق الحاجات الاساسية للسكان ان ما جرى الاجماع عليه في ادب التنمية هو ان البلدان النامية قد اضاعت الفرصة التي تحققت لها، فلم تسعفها امكاناتها في الاستدلال على نمط معين للتنمية وذلك بالأخذ في الحسبان الظروف والإمكانيات المحلية وطبيعة مشكلاتها الخاصة، كل هذا لم ينعكس على تنمية القطاع الصناعي فحسب بل تعداه على تنمية القطاع الزراعي كذلك والتي اتسمت بالاتي: (المعموري ع.، 1997).

- عدم اعطاء القطاع الزراعي الأهمية ولا الأولوية المطلوبة، لا سيما وان القاعدة الزراعية في معظم البلدان النامية كانت عريضة غداة الاستغلال؛
- الاعتماد على طبيعة السياسات التجارية والتي اضرت بنتائجها القطاع الزراعي مما زاد من اهمال هذا القطاع؛
- غياب التنسيق الكلي بين القطاعين الزراعي والصناعي؛
- دعم الحكومات للمشروعات الكبيرة والبنية الاساسية تطلب ادامتها واستمرارها امكانات كبيرة لم تكن قادرة هذه المشروعات على حملها، وكان ذلك على حساب القطاعات الأخرى.

قد ظلت معظم البلدان النامية اسيرة اوضاعها الاقتصادية ووصول تجربة التنمية فيها الى مأزقها الحقيقي، والمتمثل في عدم امكانيتها في تعديل هياكلها الاقتصادية وكذلك عدم الاستطاعة للوصول باقتصادها نحو مرحلة النمو الذاتي إلى جانب الإخفاقات ومن الطبيعي ان يطال هذا جانب التنمية الزراعية التي هي الاخرى تعاني اشكالاتها الخاصة، والمعبر عنها بتخلف وقصور النظام الاقتصادي بأبعاده السياسية والاجتماعية والإدارية تسانده عوامل خارجية، بحيث اضحت استمرارية التنمية ونجاحها في تحقيق اهدافها رهنا بتجاوز هذه التناقضات وأوجه القصور، والعمل على خلق ظروف مواتية للإنتاج ونموه بغية الانتقال الى مرحلة جديدة مما يساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى أمام وللوقوف على الواقع الاقتصادي وما تحقق بعد عقود طويلة من التنمية لبيان تأثير ازاحة القطاع العام على هذه المتغيرات، فإن معظم البلدان النامية تعاني من مجموعة من المعوقات التي حالت دون ان تحقق التنمية الجزء البسيط من اهدافها ومما لاشك فيه ان الاختلال الذي تعاني منه الاقتصاديات النامية تتطلب جهودا كبيرة، ولا نعتقد امكانية معالجتها وتصحيحها دون تدخلا مناسب من الدولة وإلا فالقطاع الخاص غير قادر على تصحيحها في الزمن المنظور والتي تعد تحديات للتنمية ومن هذه الاختلالات ما يأتي:

- ✓ **اختلال التوازن الاقتصادي:** تتسم معظم اقتصاديات البلدان النامية بوجود اختلال حاد في التوازن الاقتصادي العام وهذا يتضمن الاختلال بين العرض والطلب أي حجم الموارد المتاحة (العرض) وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يطلبها المجتمع (الطلب) ويشكل الاختلال مابين الانتاج والاستهلاك للغذاء معلما بارزا في هذا الاتجاه.

- ✓ **التقدم التكنولوجي والبحث العلمي:** يرتكز الانتاج في معظم الدول المتقدمة المصدرة للسلع والخدمات على قاعدة التقدم التكنولوجي وبحجم البحث العلمي بحيث اصبحت معدلات الانتاج العالية دالة في المستوى التطور الحاصل في هذا المتغير ولهذا نجد ان الصناعة والزراعة في معظم البلدان النامية مازالت تعاني من اساليب الانتاج المتخلفة وانخفاض حجم التكنولوجيا المستخدمة وهامشية الجهد في مجال البحث والتطوير في حين ذهبت انماط الانتاج الصناعي و الزراعي في الدولة المتقدمة عميقا في استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال والسعي المستمر لتحسين اصناف المنتجات الزراعية من خلال استخدام الهندسة الوراثية والمبتكرات البيولوجية التي من شأنها ان اشاحت بوضوح عن ثورة حقيقية في الزراعة المعاصرة معبرا عنها بزيادة انتاجية الارض واستنباط اصناف جديدة من المحاصيل ذات غله وفيرة ونوعيه ممتازة من مثل التبكير في النضج ومقاومة الاوبئة والأمراض وعلى الجانب الاخر نلاحظ ان الزراعة في البلدان النامية ظلت تستوعب بشكل بطيء هذه المنجزات وهذا يعود الى عدم الاكتراث بالمتغير التكنولوجي والبحث العلمي من ناحية ولحجب البلدان المتقدمة لهذه التكنولوجيا بمختلف الوسائل يقف في مقدمتها الجانب التمويلي لاستيراد ها نظر لارتفاع اسعارها ولان معظم البلدان النامية تعاني من مشكلات مالية ومديونية عالية وصلت الى حولي 1700مليار دولار عند منتصف التسعينات ومن الطبيعي ان تكون قاعدة البحث العلمي ومخصصاته ضعيفة او معدومة في هذه البلدان اذ ان ما ينفق في هذا الشأن لا يتجاوز(3. 0%) من الناتج الوطني في عموم البلدان النامية بينما بلغ حجم الانفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة حوالي (8%) سنويا اما فيما يخص المبتكرات الاولية فقد تركزت على زيادة انتاجية العمل الزراعي من خلال زيادة استخدام الآلات في الانتاج وتخفيض العمل اليدوي (مكننة الانتاج) وكان من شأن هذا ان خفض نسبة العمل اليدوي وقلل من الهدر، وتشير دراسة كل من ridoutوdoyle الى ان نسبة التغير الحاصل في الانتاجية الزراعية يعتمد بشكل اساس على نسبة التغير التكنولوجي وعلى مدى وحجم انتشار التكنولوجيات الحديثة. (النصراوي، 1990، الصفحات 24-25).

وتذهب دراسات أخرى اجريت في البلدان النامية الى ان الانخفاض الشديد لمستوى كثافة التكنولوجيا في القطاع الزراعي في البلدان النامية بالمقارنة بما هو حاصل في البلدان المتقدمة قد ادى الى انخفاض كفاءة الزراعة في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة بمقدار (14%) . (مرسي، 1990، صفحة 221).

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى ان نتائج التقدم التكنولوجي موزوع بشكل غير متكافئ وغير عادل بين دول العالم اذ تستحوذ البلدان المتقدمة على (95%) من التكنولوجيا بينما تحصل البلدان النامية على الجزء المتبقي. يؤشر هذا بدون لبس ان البلدان النامية مطلوب منها جهدا كبيرا لتوطين ونقل التكنولوجيا بشكل مكثف من خلال تحديد الافضل والمناسب من التكنولوجيا والاهتمام بالبحوث التطبيقية وبتجارب البلدان الاخرى الناجحة (الثورة الخضراء) في المكسيك، الهند، باكستان والتي اعطت نتائج يعتد بها وكان للدولة ولقطاعها الاقتصادي دورا رئيسا في اقامتها ودعمها، ويأتي في هذا السياق الدور المركزي للدولة في الاهتمام بالجوانب التكنولوجية

والعلمية الداعمة لتطوير الانتاج الزراعي اذ جرى اعتماد اسلوب المراحل في اكتساب التطورات العلمية والتكنولوجية وعلى النحو الاتي: (خلف، 1995، صفحة 34)

المرحلة الأولى: ضرورة الاستخدام الامثل لما هو متاح من التكنولوجيا المعلومات والاتصال في اطار المعرفة المتاحة والإمكانيات المالية.

المرحلة الثانية: نقل التكنولوجيا والخبرات العلمية العالية وبما هو متناسب مع ظروف هذه البلدان مع الاخذ في الحسبان الخصائص الصناعية والزراعية لهذه البلدان وواقعها الاجتماعي والعلمي والثقافي اي تطويع المدخلات الفنية لتناسب الواقع المحلي.

المرحلة الثالثة: مرحلة التطوير والبحث العلمي والتي تعد مرحله متقدمة من شأنها ان تفتح افاقا لا حدود لها لتطوير التقنيات المتاحة والتي يمكن ان تنعكس ايجابيا على مجمل القاعدة الإنتاجية وهذه جميعا من شأنها تخفيض اثر التحديات المجابهة للتنمية الصناعية والزراعية وفي ضوء ذلك نلحظ أن الدور المركزي للدولة وقطاعها العام في الاهتمام بمجمل المرحلة الثالثة وهذا بلا شك يحتاج الى جهد تمويلي وعلمي كبير لم يكن بمقدور القطاع الخاص لوحده القيام به لاعتبارات مالية وفنية وتكنولوجية وعنصر الزمن حيث ان البحوث العلمية والتجارب البحثية تحتاج الى فترات زمنية طويلة، في حين اضطلع القطاع الخاص في الاستفادة من البحوث التطبيقية من خلال اخضاعها للواقع بغية تحقيق كفاءة اقتصادية عالية. (احمد203، 1990، صفحة 203).

وبالاستناد على مبدأ الامثلية سواء تعلق الأمر في تعظيم العائد من عنصر الانتاج النادر أو في تخفيض من تكاليف الانتاج فمثلا ان مراكز البحث العلمي في اليابان تركز نشاطها البحثي على تعظيم الفائدة من الارض نظرا لندرة الاراضي هناك في حين اتجه البحث العلمي في الولايات المتحدة لتطوير التكنولوجيا الموفرة للعمل نظرا لندرته وارتفاع اجوره وهذا من شأنه تدنيه التكاليف.

وعلى ضوء المعطيات المتوافرة لسياسات البحث العلمي في البلدان المتقدمة فأن الدولة وقطاعها الاقتصادي تضطلع بسياسيات البحث والتطوير، فيما جاء دور القطاع الخاص (رغم امكانياته الكبيرة) ليؤدي دورا متمما، وطبقا لهذا فأن ركائز البحث العلمي تتطلب دورا فاعلا مؤثرا للدولة لان القطاع الخاص لا يمكن له الاستثمار فيها اما بسبب عوائدها المنخفضة وإما لان درجة المخاطرة فيها عالي او ان حساب العوائد الحديه غير ممكنة، ومن مثل ذلك نظام حديث للتعليم، نظم نقل المعلومات، شبكات الطرق، مصادر للطاقة الرخيصة، استثمارات مالية كبيرة. هذا في الدول المتقدمة التي يمتلك فيه القطاع الخاص من الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والمعلوماتية والإدارية ما تفوق امكانيات دول نامية.

وعند بسط هذه الركائز على النشاط الخاص في البلدان النامية يصبح عاجزا عن النهوض بها، ناهيك عن افتقاره لأغلب مقوماتها مما يحتم دخول الدولة بقوة من خلال قطاعها العام في هذا المجال.

ومما تجدر الإشارة اليه هو الاثر السلبي لحقوق الملكية الفكرية التي جاءت بها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للأسباب الاتية : (خلف، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر، 2010، صفحة 17).

– تبعا لاتفاقيات المنظمة الخاصة بالملكية الفكرية فان اسعارها سترتفع في الاسواق العالمية مما يكلف البلدان النامية مبالغ مالية كبير جدا عند استيرادها ويتعذر على النشاط الخاص استيرادها لضعف امكانياته المالية من جهة وجهله بماهية تلك التكنولوجيا من جهة اخرى.

– احجام الدول المتقدمة والشركات الاحتكارية المالكة للتكنولوجيا عن تصديرها للبلدان النامية لكي تبقى سوق لتصريف السلع المنتجة في الدول المتقدمة.

- ✓ **المعوقات التنظيمية والمؤسسية:** وتمارس هذه المجموعة من المقومات تأثيرها على كفاءة استغلال عناصر الانتاج الاخرى (راس المال، الأرض والتكنولوجيا) وهذا بسبب صعوبة التحكم فيها ولارتباطها بمتغيرات تقع خارج قدرة القطاع الخاص، فالإدارة في معظم البلدان النامية لا زالت تحتضن بين حناياها أساليب الادارة الموروثة من مرحلة الاستعمار في البدائية والتقليدية وتأثير الموروث الشعبي والمجتمعي؛ وبسبب من اوضاع التخلف الاداري والمؤسسي وطبيعة الاقتصاد وظروف انتاجه وما يتطلبه من انجاز لبرامج الاصلاح وما يرافقها من تنظيم لعمليات الانتاج والتعاون واستخدام المعارف العلمية والتكنولوجية والائتمان والتسويق فان مثل هذه البيئة غير المواتية للتطور لا يمكن للقطاع الخاص تحديثها مما يجعل من الضروري وجود مساحة كبيرة للدور التدخلي للدولة لتنظيمها وهذا لا يمكن بدون الاقرار على خلق ادارة كفؤة وعلمية تمتلك الوضوح والدراية في الوصول الى اهدافها.
- ✓ **التمويل والاستثمار:** ويعد من المعوقات الاساسية التي يعطيها الفكر التنموي اهمية خاصة، نظرا لافتقاد معظم البلدان النامية لهذا العنصر الاساسي من عناصر الانتاج وحتى التي تمتلكه فهي تفتقر الى الادارة السليمة له، ويمتاز القطاع الخاص في البلدان النامية بضعف الاستثمارات الخاصة لأسباب ذاتية وموضوعية منها ما يرتبط بانخفاض عائد الاستثمار ومنها ما يرتبط بالبيئة الاستثمارية وضعف ملائمتها للاستثمار، والبعض الاخر كانت البيئة طاردة بحيث ادت الى هروب المليارات من الدولارات الى الدول المتقدمة والاستثمار في الاسواق المالية الاسهم والسندات كونها سريعة المردود.
- ✓ **انخفاض القدرات التنافسية:** تتسم معظم البلدان النامية بانخفاض القدرات التنافسية للسلع والخدمات المنتجة بسبب العوامل الانفة الذكر، حيث تتصف بكونها ذات تكاليف عالية ومنخفضة الجودة وكميات قليلة مقارنة بالإنتاج في الدول المتقدمة وشركاتها التي تكون كميات كبيرة جدا وعالية الجودة وذات تكاليف منخفضة مما يعني اسعار منخفضة في الاسواق العالمية وبالتالي قدرات تنافسية كبيرة جدا لذا فمن الضروري قيام الدولة وعبر قطاعها العام بعملية الاستثمارات في فروع الاقتصاد القومي لإذكاء روح المنافسة مع القطاع الخاص، فضلا عن الاستثمارات في البنى التحتية التي تودي الى الاتي:

ان الاستثمار الحكومي في البنى التحتية بمقدار 1% سيودي الى تخفيض تكاليف الانتاج بمقدار 1،5% وهذا يعني تشجيع المستثمر الوطني والأجنبي على الاستثمار في البلدان النامية ووفقا للمعادلة الاتية: G=(P.Q.G.T) حيث ان الانفاق الحكومي (G) في البنى التحتية من شأنه ان يودي الى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي (T) من جهة وتخفيض مدخلات الانتاج والذي يعبر عنها (P) اي

انخفاض الاسعار الناجم عن انخفاض اسعار مدخلات الانتاج من جهة اخرى وبالتالي سوف يزداد مستوى الانتاج Q وذات نوعية جيدة وكميات كبير وبأسعار منخفضة مما يعني خلق قدرات تنافسية كبيرة، فضلا عن ان الاستثمار الحكومي بمقدار 1% سيودي الى تحفيز وزيادة الاستثمار الخاص بمقدار 1،3%. (احمد، 1990، صفحة 203).

أما البلدان النامية فعليها اجراء وقفة تقويمية وتصحيح بعض الآراء والأفكار التي طرحت من خلال مرتكزات العولمة (الصندوق والبنك ومنظمة التجارة العلمية) والتي اكدت على التحررية الاقتصادية وتحجيم دور القطاع العام ان لم يكن الغاءه في الكثير من المرافق الاقتصادية المهمة دون توفر البيئة السياسية والتشريعية والقانونية والاقتصادية لنجاح القطاع الخاص , وتنطلق من نظرة شمولية علمية واقعية تفيد بأنها اذا اردت ان تبني قطاع خاص قوي يجب ان يكون هناك قطاع عام قوي كذلك وتعيد هيبة الدولة من خلال قطاعها العام شرط ان لا يكون بديل عن القطاع الخاص لكي يعمل على تصحيح حالات الخلل في السوق عندما يعجز نظام السوق والقطاع الخاص عن تصحيح ذلك الخلل فضلا عن تصحيح الافرازات السلبية الحتمية للنشاط الخاص والسوق.

4. **الشراكة بين القطاع العام والخاص لبناء اقتصاد منتج خارج المحروقات.**

تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص آلية تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، ويكمن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية: (محمد، بدون تاريخ، صفحة 6)

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها؛
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

1.4. فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يمكننا حصر فوائد الشراكة بين القطاعين من خلال النقاط التالية: (المجلس الأعلى للخصخصة في لبنان، 2013، صفحة 50)

- **توزيع وتنويع المخاطر:** من أهم مبادئ الشراكة هو توزيع المخاطر أو تنويعها إلى الطرف الأقدر على إدارتها بأقل تكلفة؛
- **تجنب انتظار توفر الأموال:** تسمح الشراكة المضي بتنفيذ المشاريع حتى في حال عدم توفر رأس المال في موازنة الخزينة، مما يحول دون تأخير الاستثمارات ذات الحاجة؛
- رصد لكل من النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية مقدما في الموازنة؛
- **تعزيز الشفافية:** تعتبر الشفافية هي تبادل المعلومات مع جميع أصحاب العلاقة، ويتم ضمان هذه الشفافية عبر اتباع إجراءات تنافسية لاستدراج العروض واختيار الفائز النهائي بعقد الشراكة حسب أفضل الممارسات الفاسدة.

2.4. أنواع الشراكة بين القطاعين: (فراح و فرحي، 2017، الصفحات 89-90).

- **عقود الخدمة:** هو القيام ببعض المهام المحدودة تكون عادة غير مركزية في المؤسسة بمقابل أجر يتم الاتفاق عليه وتكون لأجل محدود أو قصير يتراوح بين ستة أشهر وسنتين.
- **عقود الإدارة:** وهو عقد يكون مع الشركة الخاصة المحترفة لإدارة المؤسسة الحكومية وتسيير شؤونها، وتحصل هذه الشركة على مقابل مادي نظير خدمتها.
- **عقود التأجير:** وهو منح حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح خلال فترة زمنية متفق عليها بمقابل دفع ايجار معين.
- **عقود الامتياز:** بمقتضاه يستأجر القطاع الخاص أصولا من هيئة عامة لفترة من الزمن ويتولى مسؤولية تمويل استثمارات ثابتة جديدة محددة خلال تلك الفترة
- **عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT:** يعتبر من الأساليب الجديدة لمظاهر الشراكة لمظاهر الشراكة ومنح القطاع الخاص امتيازات لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، ويقصد به تسليم الدولة للقطاع الخاص صاحب رأس المال قطعة من الأرض لإقامة مشروع البنية الأساسية والمرافق العامة وفقا لمواصفات محددة مسبقا بين الدولة والمستثمر.

3.4. رؤية لنهوض بالقطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني.

إن ضعف النتائج المحققة في القطاع العام تعود إلى غياب إرادة سياسية لجعل من هذا القطاع قوة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، فهذا القطاع وعلى خلاف القطاع الفلاحي يملك جميع المؤهلات لبناء اقتصاد جزائري قوي و تنافسي، وتطلب ذلك قبل كل شيء رسم طموحات وأهداف كبيرة وبعيدة المدى على شاكلة أن تصبح الجزائر القوة الاقتصادية الصناعية الأولى على مستوى شمال إفريقيا وقارة إفريقيا وأن تكون مندمجة بفعالية في الاقتصاد العالمي، ويجب أن يستهدف تحقيق هذه الأهداف الوسيطة تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستديم، وهنا يجب الاستلهام من التجارب الناجحة التي تحققت في بعض دول العالم بعد تصور ورسم طموحات كبيرة وأهداف عظيمة لقطاعها ثم العمل تحقيقها على أرض الواقع.

إن تصور، رسم وتحديد هذه الطموحات والأهداف الكبيرة بدقة جد متناهية للقطاع هو إجراء أولي يجب أن تقوم به القيادة الجديدة للبلاد التي يجب أن تنبثق من نظام سياسي ديمقراطي حر وهذا لأجل توضيح الرؤية والوجهة للرأي العام الوطني والأجنبي قبل بناء استراتيجية جديدة لهذا القطاع ثم قبل تجنيد المجتمع الجزائري وتجنيد جميع الوسائل والإمكانيات لأجل نجاحها.

الاستنتاج والتوصيات:

الاستنتاجات:

- ان دور الدولة لا يمكن تغييبه بصورة كاملة في ظل الليبرالية الجديدة لان هذا الدور كان هو الاساس في توطيد نمط الانتاج الرأسمالي اكثر منه لحالة غيابها.

- ان حالة التخلف التي عاشتها البلدان النامية وما تحتاجه عملية التنمية باعتبارها عملية مجتمعية وتطول كل مرافق الحياة لهذا يتطلب ان تنهض الدولة بجزء كبير منها.
- ان القطاع الخاص المحلي ورغم اهمية إلا انه من المؤكد لن يكون قادرا على قيادة التنمية لاعتبارات عديدة ذاتية منها وموضوعية.
- يعد القطاع الخاص غير معنيا بتوفير وتأهيل الأطر الفنية والإدارية ومستويات التكنولوجية المتناسبة ناهيك عن الجوانب الاجتماعية والسياسية مما يفرض حتما قيام الدولة بهذا.

التوصيات:

- ضرورة تنسيق وتكثيف الجهود من اجل رسم سياسات اقتصادية تنموية تتماشى مع واقعها وإمكانياتها على ان تأخذ بالحسبان المتغيرات الدولية سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا.
- ضرورة الابقاء على دور الدولة في الاقتصاد من خلال قطاعها العام لعدم حصول القطاع الخاص الى مرحلة النضج على ان لايكون بديلا عنه.
- ضرورة رفع القدرات التنافسية للقطاع الخاص من خلال تقديم كل اشكال الدعم له فضلا عن زيادة الانفاق على البنى التحتية والبحث والتطوير وغير ذلك وكل ما من شأنه تخفيض كلف الانتاج ورفع جودة المنتوج وزيادة كمياته.

قائمة المراجع:

اسماعيل صبري عبد الله. (1985). التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجمل ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة.

المجلس الأعلى للخصخصة في لبنان. (2013). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان. الدليل التوجيهي.

انتصار محي احمد. (1990). سياسة البحث والتطوير في السياسات التنموية المعاصرة مع اشارة للعراق. اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

انتصار محي احمد203. (1990). سياسة البحث والتطوير في السياسات التنموية المعاصرة مع اشارة للعراق. اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.

بلاسم جميل خلف. (1995). اخفاقات التنمية الزراعية في البلدان النامية والعراق. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الرابع.

بلاسم جميل خلف. (2010). واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر. بحث مقدم الى ندوة الاستثمار التي عقدتها كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.

رشيد فراح، و كريمة فرحي. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة لتنفيذ تنمية الاستثمارات العمومية (نماذج من التجارب الدولية والعربية). مجلة المعارف قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد 22.

سمير امين. (1990). ما بعد الرأسمالية. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

عباس النصراوي. (1990). نشؤ القطاع العام وتطوره في الوطن العربي (ندوة) القطاع العام والخاص في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى.

عبد الكريم كامل ابو هات المعموري، و كاظم عبد علي. (1994). التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ونمو الرأسمالية في العالم الثالث. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة البصرة.

عبد علي كاظم المعموري. (1997). اشكالية الدور الاجتماعي – الاقتصادي للدولة العربية النفطية العربية. اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.

فرانز فانون. (1972). معذبو الارض ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي. دار القلم.

فؤاد مرسي. (1990). الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، الكويت.

متولي دكروري محمد. (بدون تاريخ). دراسة عن شراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية. وزارة المالية، الإدارة العاة للبحوث المالية، مصر.

محمد محمود الامام. (1990). محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي. المستقبل العربي، العدد (137).